مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.542
13 March 1990
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والاربعين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الامم بجنيف ،
يوم الثلاثاء الموافق ١٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، في الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايميكا آيو ازيكيوي (نيجيريا)

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): الآن تفتتح الجلسة العامة ٥٤٢ لمؤتمر نزع السلاح .

سيبدأ المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٣ من جدول أعماله المعنون "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الامور ذات الصلة" . ولكن وفقاً للمادة ٣٠ من نظامه الداخلي يجوز لأي عضو أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر اذا ما رغب في ذلك .

أمامي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلا الولايات المتحدة الامريكية والجماهيرية العربية الليبية . الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الامريكية السفير ليدوغار .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية) (متحدثا بالانكليزية): سيادة الرئيس ، يود وفد الولايات المتحدة وأنا شخصياً الانضمام إلى من سبقني في تهنئتكم على توليكم الرئاسة خلال الشهر الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٠ . ولقد أنشأنا بالفعل تحت توجيهكم اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي ، وهذا يمثل انجازا هاما في رأي حكومتي ، كما سمحنا لعدد من الدول غير الاعضاء بالاشتراك في المؤتمر . ويود وفد الولايات المتحدة أن يؤكد لكم مساندته وتعاونه في التحديات التي نواجهها خلال هذا الشهر . كما أود أن أهنئ السيد فاخنماكرس سفير هولندا ، كما فعل غيري ، لتفوقه في قيادته وما حققه من إنجازات خلال رئاسته لهذه الهيئة المبجلة في شهر شباط/فبراير .

لقد سنحت لي الفرصة منذ أسبوعين لأن أخاطب المؤتمر بشأن الاسلحة الكيميائية ، وليست هذه الاسلحة موضوعي الرئيسي هذا الصباح ، ولكني أود أن أؤكد فحوى البيان الذي ألقاه الوزير بتسانوف يوم الخميس الماضي . لقد كان الطابع المثمر الذي اتسمت به جولة المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الاسلحة الكيميائية التي انتهت لتوها مبعث سرور لحكومتي ، فمن الحتمي أن يعزز تقدمنا المشترك في التوصل إلى اتفاق ثنائي على تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية من الجهود المبذولة في هذه الهيئة للانتهاء في أقرب وقت ممكن من صياغة اتفاقية متعددة الاطراف للاسلحة الكيميائية .

إن الاسلحة الكيميائية لها أولوية عالية في جدول أعمال حكومة الولايات المتحدة المتعلق بالحد من الاسلحة . أما الآن فسأتناول بندا آخر في هذا الجدول هو موضوع الاسلحة النووية . ولتكن نقطة البداية لنا الآن أن وجود رادع نووي قوي كان

ضروريا لأكثر من أربعين عاما لضمان أمن الولايات المتحدة ، وأنه ساعد في الحفاظ على أمن حلفائنا وأصدقائنا وحريتهم . وإنني لأعتقد أن فترة السلم الطويلة التي تسود أوروبا منذ خمسة وأربعين عاماً قد أفضت إلى الحالة التي نواجهها اليوم ، التي تهب فيها رياح الحرية على كل هذا العدد الكبير من البلدان ، فقد أتاحت لنا فترة الاستقرار الطويلة وقتاً أمكننا فيه تحويل اهتمامنا من مجرد البقاء إلى حقوق الانسان والحقوق السياسية .

وما زال الردع النووي مكوّناً حاسماً في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة ، فستستمر حاجتنا إلى مخزونات مأمونة عصرية يعوّل عليها ما استمرت حاجتنا إلى الاعتماد على الأسلحة النووية لتحقيق السلم بردع العدوان ، كما قال السيد بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة للسوفيات الأعلى في الشهر الماضي . وهذا يعني استمرار حاجتنا إلى إجراء بعض التجارب النووية الجوفية .

إن الولايات المتحدة ملتزمة باتباع عملية متدرجة نحو فرض مزيد من القيود على التجارب النووية ، والتزامنا مستمر بالتوصل إلى فرض حظر شامل للتجارب ، كهدف طويل الأجل ، ولكن ليس هناك طريق مختصر للتوصل إلى حظر شامل للتجارب النووية ، كما لاحظ وكيل وزارة خارجية فنلندا السيد كارهيلو بحكمة في خطابه هنا يوم ٢٠ شباط/فبراير . وإنما يتعين بناء هذا الحظر كما نبني جسراً لعبور هوة ، فنضع ألواح الخشب لوحاً لوحاً على أساس متين بحيث يظل الجسر قوياً يعتمد عليه على مدى أجيال .

إن الولايات المتحدة تسعى للتوصل إلى حظر شامل للتجارب في إطار وقت لا نحتاج فيه للاعتماد على الردع النووي لضمان الأمن والاستقرار الدوليين ، بعد أن نجري تخفيضات واسعة وعميقة في الأسلحة يمكن التحقق منها بفعالية ، ونصل إلى قدرات تحقق أفضل كثيراً ، وإلى توازن أكبر في القوات التقليدية .

لأتوقف هنا قليلاً للتركيز على مسألة التحقق ، ففرض حظر شامل للتجارب بدون تحقق كاف ليس معاهدة وإنما إغراء ، إذ ما زال يلزم عمل الكثير لتطوير نظام يوثق به للتحقق من الامتثال لحظر التجارب الشامل بالرغم من الاعتقاد الشائع بأن التكنولوجيا اللازمة لذلك متاحة حالياً . وما زالت الولايات المتحدة من جانبها تؤيد أعمال فريق الخبراء العلميين وستشترك في اختباره التقني الثاني مشاركة تامة . ومن دواعي خيبة أملنا العميقة أن كل هذا العدد الكبير من الدول ، بما في ذلك بعض الدول التي دأبت على المطالبة بفرض حظر شامل للتجارب النووية ، لم تر أن من المناسب الاشتراك في هذه التجربة الهامة .

إن الولايات المتحدة لممتنة للسفير دوناواكي سفير اليابان وسلفه السفير ياماداً لما بذلاه من جهود للتوصل إلى توافق في الآراء على ولاية للجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعمالنا . ولاكن واضحا . إن الولايات المتحدة والمجموعة الغربية على استعداد لإعادة إنشاء لجنة مخصصة منذ عام ١٩٨٤ ، ونحن على استعداد منذ سنتين للتخلي عن نص الولاية الذي اقترحناه بغية العمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على أساس النص التوفيقي الذي صاغه السفير فيفودا . وما زالت الولايات المتحدة على استعداد لذلك ، ويحيرنا عدم استعداد غيرنا لفعل الشيء نفسه . ومع ذلك تتابع الولايات المتحدة بنشاط سعيها من أجل إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية في مفاوضاتها الثنائية مع الاتحاد السوفياتي ، وأعتقد إن ما أحرزناه من تقدم في هذا الصدد سيسر حتما أي مراقب موضوعي ويثلج قلبه ، فمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى قيد التنفيذ منذ أكثر من عشرين شهراً ، كما اتخذت خطوات كبرى في الاجتماع الوزاري الذي عقد في شهر شباط/فبراير بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو ، في المفاوضات بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، ويعمل وفدانا المعنيان بالتجارب النووية بجد للانتهاء من بروتوكول معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية (معاهدة العتبة) وبروتوكول المعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، ليتسنى التوقيع عليهما في اجتماع القمة في شهر حزيران/يونيه المقبل .

إن التغيرات التي يشهدها زمننا تثير آمالاً ربما كانت أكبر من أي آمال أخرى أثارتها تغيرات سابقة في أي وقت من التاريخ ، ولكن أي تغير هو حتماً فترة عدم يقين واضطرابات وخوف ، إلى جانب الأمل . والتحدي الذي يواجهنا جميعا هو العمل على استمرار هذه التغيرات سلميا وايجابيا ، وليس هذا هو وقت التخلي عن هياكل قطعنا بها كل هذا الشوط الكبير .

لقد أصدر رئيس الولايات المتحدة في ٥ آذار/مارس بيانا اعترافا بالذكرى العشرين لأحد الأسس الرئيسية التي يرتكن إليها الأمن الدولي الآن - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي ستعقد أطرافها في وقت لاحق من هذا العام مؤتمرها الاستعراضي الرابع . وفي سياق هذا الاستعراض أكد الرئيس بوش من جديد "عزم الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة والعمل على ضمان استمرارها لصالح السلم والأمن العالميين" . ولقد طلبتُ من الأمانة تعميم بيان الرئيس بوصفه من وثائق نزع السلاح .

ومن بنود جدول أعمال مؤتمرنا أيضا مسألة "ضمانات الأمن السلبية" ، وتقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . وقد أعلنت الولايات المتحدة ما يلي على الملأ:

"إن الولايات المتحدة لن تستعمل الاسلحة النووية ضد أي دولة غير حائزة للاسلحة النووية ، طرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أو أي التزام مناظر ملزم دوليا بعدم احتياز نبائط متفجرة نووية ، إلا في حالة حدوث هجوم على الولايات المتحدة أو أراضيها أو قواتها المسلحة أو حلفائها من جانب دولة متحالفة مع دولة حائزة للاسلحة النووية أو مشتركة مع دولة حائزة للاسلحة النووية في شن الهجوم أو مساندته" .

ونحن متمسكون بهذا التاكيد بوصفه بياناً أكيداً موثوقاً لسياسة الولايات المتحدة ، ولكننا اشتركنا عن طيب خاطر في جهود مؤتمر نزع السلاح لتطوير ترتيبات فعالة ، وبصفة أكثر تحديدا ، في السعي للتوصل إلى صيغة عامة مقبولة للجميع . وقد كان الاتفاق على ترتيبات فعالة بعيد المنال حتى الآن لأن الأمر ينطوي على المشاغل الأمنية المحددة لفرادى المشتركين جميعا - الدول الحائزة للاسلحة النووية وغير الحائزة على حد سواء . ونحن على استعداد للمساهمة عن طيب خاطر مساهمة بناءة في هذه الجهود هذا العام أيضا ، وأتعهد بمساندة وتعاون وفدي لزميلنا الايطالي المبجل السفير نفروتو كامبياسو ، الذي يعمل رئيسا للجنة المخصصة .

ومنذ عام ١٩٨٥ نظر المؤتمر في لجان مخصصة متعاقبة في مسائل تتصل ب "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" . وقد درست الولايات المتحدة بنفسها ما قد يمكن اتخاذه من تدابير مجدية مستحسنة لتكون أساساً لاجراء مفاوضات بشأن اتفاقات أخرى متعددة الاطراف للحد من الاسلحة ، تنطبق على الفضاء الخارجي ، ولكن حكومتي لم تر حتى الآن أي اقتراحات من آخرين نعتقد أنها مجدية ومستحسنة ويمكن التحقق منها ، بل إننا نحن أيضا لم نتعرف على أي تدابير مناسبة من هذا القبيل يمكننا اقتراحها . وإننا لنتقدم بدعمنا وتعاوننا لزميلنا المبرز السيد شانون سفير كندا في رئاسته للجنة المخصصة التي أنشئت في الاسبوع الماضي ، ونعرب عن استعدادنا للنظر في أي اقتراح يُطرح فيها ، ولكننا لا نستطيع قبول مطالبات بإجراء مفاوضات متعددة الاطراف في هذا المجال .

إن وفدي ليسره أن اللجنة المخصصة للاسلحة الاشعاعية قد اجتمعت ، ونتعهد بمد يد التعاون الى السيد فارغا سفير هنغاريا في أعماله في اللجنة ، ونامل أن نتمكن بصورة ما من دفع المفاوضات قدماً ولو بشأن الموضوع "التقليدي" . أما بشأن مسالة حظر الهجوم على المرافق النووية فليس وفدي على اقتناع بالحاجة إلى تدابير أخرى في هذا المجال ، وسنظل نعارض أي ربط بين حظر الهجوم على المرافق النووية وحظر الاسلحة الاشعاعية .

عليَّ الآن أن أتناول مسائل تتصل ببند جدول الأعمال المعنون "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" وذلك المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . ما زلنا عند رأينا أنه لا يمكن تناول مسألة منع الحرب النووية تناولا مرضيا إلا في سياق أوسع هو منع الحرب عموما ، فالمسألة الحقيقية التي ينطوي عليها الأمر هي كيفية الحفاظ على السلم والأمن الدولي في العصر النووي ، فلا يمكن عزل الحرب النووية ، في هذا السياق ، عن مشكلة منع كل أنواع الحروب . ومن ثم لا يمكن للولايات المتحدة الانضمام إلى توافق الآراء على إنشاء لجنة مخصصة لهذا البند من جدول الأعمال .

وأخيرا أود أن أضيف كلمة شخصية عن هذا المؤتمر ، فأشير إلى البيان الجاد المليء بالأفكار الذي ألقاه منذ عدة أسابيع زميلي البرازيلي المبجل السفير دي أزامبوجا ، والذي أشار فيه بأن ندرس الطرق الكفيلة بجعل مؤتمر نزع السلاح أكثر صلة بالعالم الحقيقي . وإنني لأوافقه تماما على هذا الاقتراح ، إذ أن التغيرات الهائلة الجارية في أوروبا وما نتج عنها من تخفيف التوترات بين الشرق والغرب قد حولت نقطة التركيز في جهود الحد من الأسلحة إلى مجالات مشاكل تتفاقم منذ أمد طويل بعيدا عن الأضواء ، ويرجح أن تشكل جدول الأعمال المقبل لهذا المؤتمر . ولكن بعض أعضاء هذا المحفل يعتبرونه في المقام الأول ، مع الأسف ، محفلا سياسيا يلقون فيه المواعظ على الدول النووية ولا سيما الدولتين الكبريين ، بشأن المسائل النووية ، فاستمعنا على مدى فترة طويلة من الزمان إلى كلمات مؤثرة تخاطب العاطفة بدلا من أن تأخذ في اعتبارها الوقائع ، فيبدو وكأنها تحث مثلا على إلغاء اختراع الأسلحة النووية بصورة ما ، واستمعنا طويلاً إلى بعض من استفادوا من فترة السلم التي أتاحها الردع النووي يسخرون منه ، وشاهدنا على مدى السنين بنود جدول أعمال لا يمكن التفاوض عليها مثل منع الحرب النووية ووقف سباق التسلح النووي والبرنامج الشامل لنزع السلاح ، ولم تكن حقاً لصالح العملية التفاوضية وإنما استخدمت لإحراز نقط سياسية . كما تدعمت هذه العملية من خلال اتخاذ قرارات الجمعية العامة بالتصويت على مسائل حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة وأمم أخرى ، ثم الاستناد إليها في هذا المحفل كما لو كانت كتابا مقدسا ، الأمر الذي كانت نتيجته تقويض ولاية مؤتمر نزع السلاح كمحفل لإجراء مفاوضات حقيقية على الحد من الأسلحة - بل بوصفه الهيئة الدولية العامة الوحيدة للحد من الأسلحة ، التي أمامها فرصة التوصل إلى نتائج حقيقية بدلا من المواقف السياسية المفتعلة ، لأنها تعمل بتوافق الآراء .

لقد عملت الولايات المتحدة بحسن نية من أجل جعل مؤتمر نزع السلاح مؤسسة يمكنها البقاء ، وسعينا لجعل الأعمال المتعلقة بالحد من الأسلحة ممكنة ، ولإرساء مبادئ والتوصل إلى اتفاقات تحسِّن أمن الجميع ، كما تعلمنا حدودنا: فوجدنا على

سبيل المثال أن استباق غيرنا لنكون قدوة يُؤكد لنا أن الآخرين سيتبعونها يؤدي إلى الضغط علينا لعمل المزيد دون اهتمام كبير بما إذا كانت القدرة الأصلية قد لقيت من يتبعها ، فعندما أعلنا من طرف واحد مخزوناتنا من الأسلحة الكيميائية لم يقتد بنا إلا الاتحاد السوفياتي ، وما زلنا في انتظار إعلانات أخرى . وليس هذا الجو مفيدا لأهداف مؤتمر نزع السلاح ، كما أنه يصعب على بلدي إيلاء ثقته الكاملة في أعمال هذه المنظمة .

إن السجلات تبين أن هذا المحفل يعمل على أفضل وجه ممكن عندما يتعرَّف أعضاؤه على مصالح مشتركة في مجال الحد من الأسلحة ثم يعملون على أساس توافق الآراء للتوصل إلى اتفاقات تفيد الجميع ، وهذا هو الهدف الذي ينبغي علينا السعي لتوسيعه في العصر الجديد الذي يواجهنا . ويمكننا عمل الكثير ، فيمكننا مثلا استكشاف إمكانية تناول مسائل الأمن الاقليمي وسباق التسلح الاقليمي ، كما يمكننا دراسة اختلالات توازن الأسلحة التقليدية خارج أوروبا ، ويمكننا أيضا دراسة العبء الفادح الذي تلقيه على كاهل اقتصادات محدودة الحاجة إلى احتياز نظم أسلحة فائقة التعقد تقوم على مستوى رفيع من التكنولوجيا . ويبدو لي أن الكثير من المشاكل "العالمية الحقيقية" التي أشار إليها السفير دي أزامبوجا تتصل بهذه المجالات ، ويمكن أن تشكل الأساس لإضافات واقعية ذات قيمة لجدول أعمالنا التفاوضي .

هذه هي بعض الأفكار التي خطرت لي وأنا أفكر في المسائل الجادة التي أثارها زميلي البرازيلي المبجل . وفي ختام كلمتي أقول ثانية أن الولايات المتحدة ستواصل بقوة السعي من أجل إبرام اتفاقات لنزع السلاح تعزز أمن كل أعضاء مجتمع الأمم .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): شكرا لممثل الولايات المتحدة على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية السيد عبد العزيز عمر .

السيد عمر (الجماهيرية العربية الليبية): أشعر بكثير من الغبطة وأنا أتحدث لأول مرة أمام هذا المؤتمر الموقر واسمحوا لي بأن أعبر لكم عن تهانينا لترأسكم لهذا المؤتمر خلال هذا الشهر . ونحن على ثقة من أن خبرتكم الواسعة سوف تكون خير عون في الوصول الى نتائج جيدة . وأريد أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا للجهود التي بذلها سلفكم السيد سفير هولندا الذي قاد أعمال هذا المؤتمر خلال شهر شباط/فبراير الماضي . وأود أن أعبر لكم ولكل أعضاء المؤتمر عن تقديرنا للاستجابة الى الطلب الذي تقدمت به الجماهيرية العربية الليبية من أجل المشاركة بصفة مراقب في الاجتماع العام للمؤتمر ، ولجنته المخصصة للأسلحة الكيميائية .

واننا وان كانت مشاركتنا في العام الماضي محدودة بسبب خبراتنا المحدودة في هذا الميدان ، نعتزم تطوير أدائنا بالتعاون مع البلدان النامية من أجل تأمين مشاركة أكثر فعالية . وتكمن سعادتي في أنني أتحدث الى الجهاز الذي خولته الجمعية العامة بحث مسألة نزع السلاح التي أشير اليها في الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة . وهي مسألة ذات علاقة وطيدة بمقاصد الأمم المتحدة ، وخاصة حفظ السلم والأمن الدوليين وانماء العلاقات الودية بين الأمم وهي مقاصد ان تحققت على نحو ما هو متصور فستتهيأ لكل الأمم خاصة النامية منها فرص حقيقية للتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

سيادة الرئيس ، لقد أعربت الجماهيرية العربية الليبية عن وجهة نظرها الشاملة من مسألة نزع السلاح في البيان الذي ألقاه أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أمام مؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير من العام الماضي حيث قال:

"ان نزع السلاح الكامل والشامل في ظل رقابة دولية فعالة هو الهدف النهائي لما تنادي به شعوب العالم ... وعلى كافة الدول وخاصة الحائزة على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أن تصدق العزم وتكرس الجهد للمضي قدما نحو تحقيق هذا الهدف في إطار الاحترام التام للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وحسب الأولويات التي جاءت بها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح وهي: الأسلحة النووية ، فأسلحة الدمار الشامل الأخرى بما فيها الأسلحة الكيميائية ثم الأسلحة التقليدية" .

سيادة الرئيس ، هذه النظرة الشاملة ، التي تشاركنا فيها كثير من الدول ، تنبع من ادراك كامل للمخاطر الرهيبة التي يتعرض لها كوكبنا من جراء إنتاج وتخزين واحتمالات استخدام الأسلحة النووية ، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى . ليس ذلك فحسب بل ان صور التدمير الشامل الذي أحدثته القنابل الذرية في كل من هيروشيما وناغازاكي في اليابان ما زالت تعيش في أذهان الأجيال المعاصرة ، ولا زال الآلاف يعانون من آثارها وآلامها القاتلة حتى اليوم . هذا فضلا عن أننا عانينا ولا نزال نعاني بصورة مباشرة من ويلات حربين عالميتين ومخلفاتهما المتمثلة في حقول الألغام التي زرعتها الجيوش المتحاربة في أراضينا . وكانت بلادي أول ضحية في القارة الافريقية والعالم بعد الحرب العالمية الأولى من جراء استخدام الأسلحة الكيميائية . اذ من الثابت تاريخيا ان قوات الاستعمار الفاشي ألقت يوم الحادي والثلاثين من تموز/يوليه ١٩٣٠ على واحة تازربو الآمنة في وسط ليبيا عدد أربع وعشرين قنبلة تزن كل واحدة منها واحد وعشرين كيلوغراما من غاز الخردل ذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الأطفال والنساء والرجال .

ولم يتوقف الامر على إدراك هذه الخطورة فحسب ، وانما ترجمت بلادي هذا الادراك الى مسلك عملي من خلال سعيها ضمن الاسرة الدولية وفي إطار منظومة الامم المتحدة الى تبني التدابير التي من شأنها الإسراع بنزع السلاح الشامل والعمل على تعزيز وحفظ السلم والامن الدوليين . ومن هذه التدابير الانضمام الى الوثائق الدولية التالية: معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الاسلحة النووية ؛ اتفاقية الفضاء الخارجي ؛ بروتوكول جنيف الخاص بتحريم استعمال الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ؛ اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ؛ اتفاقية حظر انتاج وتطوير وتخزين الاسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدميرها ؛ كما عملت على عقد اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشان التفتيش على المنشآت النووية للاغراض السلمية .

وتتابع بلادي باهتمام بالغ سير مفاوضات الرقابة على الاسلحة ونزع السلاح . ويسعدها أن تلاحظ أن هذه المفاوضات تشهد حركة ونشاطا على كافة المستويات الثنائية والاقليمية والجماعية . وقد عبرت بلادي في البيان الذي أصدرته اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ، يوم ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ الماضي ، عن ترحيبها بالبيان السوفياتي الامريكي الذي صدر في موسكو في شأن اتفاق وزيري خارجية البلدين عن ضرورة تصفية الاسلحة الكيميائية في العالم وعزمهما على العمل من أجل توقيع وسريان اتفاقية متعددة الاطراف تهدف الى تحريم انتاج واستخدام الاسلحة الكيميائية وتصفية مخزونها الاحتياطي على المستوى العالمي ، وأعربت بلادي عن الامل في أن يجد هذا الاتفاق طريقه الى التطبيق الكامل . وجددت بلادي موقفها الواضح تجاه هذا النوع وغيره من الاسلحة الفتاكة ، وطالبت باتخاذ خطوات أبعد مدى للقضاء على الاسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية وتدمير المخزون من هذه الاسلحة لحماية الانسانية من أخطارها وقطع السبيل أمام أية امكانية لاستعمالها . ولقد صدر هذا البيان كوثيقة رسمية لمؤتمركم هذا تحت رقم CD/970 في ٣٠ شباط/فبراير الماضي .

هذا فضلا عن أن الجماهيرية العربية الليبية أقرت في الفقرتين ٣٣ و٣٤ من الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان التي صدرت كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للامم المتحدة تحت رقم A/44/331 في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، ما يلي في شأن تجارة السلاح ، والحد من صناعته ، والاسلحة الذرية والجرثومية والكيميائية ، وانا أقتبس:

"٣٣ - أبناء المجتمع الجماهيري يؤمنون بأن السلام بين الامم كفيل بتحقيق الرخاء ، والرفاهية ، والوئام ، ويدعون الى الغاء تجارة السلاح ، والحد من صناعته لما يمثله ذلك من تبديد لثروات المجتمعات واثقال لكاهل الافراد بعبء الضرائب وترويعهم بنشر الدمار والفناء في العالم .

"٣٤ - ابناء المجتمع الجماهيري يدعون الى إلغاء الاسلحة الذرية والجرثومية ، والكيميائية ، ووسائل الدمار الشامل والى تدمير المخزون منها ويدعون الى تخليص البشرية من المحطات الذرية وخطر نفاياتها" .

كما تتابع بلادي معكم الجهود الصادقة الرامية الى اعداد وعقد الاتفاقية الخاصة بحظر انتاج وتخزين واستعمال جميع الاسلحة الكيميائية .

سيادة الرئيس ، لا أعتقد ، كما لا يعتقد أحد أن هناك غموضا يكتنف الموقف الليبي تجاه الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى بما فيها الاسلحة الكيميائية . ومع ذلك فقد علمتم بما أعلنه البيت الابيض على العالم . قال البيت الابيض يوم السابع من هذا الشهر "ان الادلة المتوفرة توحي بأن الاسلحة الكيميائية تنتج في مصنع الرابطة في ليبيا" ، مما يستدعي جهودا دولية لإغلاقه . وقال الامين الصحفي للبيت الابيض "مارلين فيتزووتر" في اشارة الى المصنع "نحن قلقون للغاية حول هذا التطور" . وقال المتحدث: ان مصنع الرابطة "خطير وأصبح أكثر خطورة" وأعلن أن هناك حاجة الى "يقظة دولية مضاعفة للنشاطات الليبية المدبرة والى جهود نشطة لايقاف عملية الرابطة" . وقال: "ان الادارة عبرت عن قلقها الشديد لحكومات مختلفة" و"أنه يتعين على المجتمع الدولي ان يزيد من جهوده كي يحرم ليبيا من القدرة على مواصلة تشغيل المصنع . وهو موضوع محل مناقشة مستمرة من حلفائنا وآخرين . ونحن عازمون على مواصلة المضي بهذه المناقشات في الأيام المقبلة" . وأضاف المتحدث في معرض اجابته على الاسئلة: "نحن بكل تاكيد نحث كافة البلدان على تقييم وضعها الداخلي ، وجرد الانتاج الكيماوي لمصانعها ، وأن تقرر بنفسها أنها ليست مصدرا لأي من هذه الكيماويات" وناشد المتحدث سائليه ألّا يركزوا على من يعطي الليبيين الكيماويات ، ولكن أن يركزوا على القائد الليبي وعلى البلد الذي ينتج الاسلحة الكيميائية . وعندما سئل المتحدث عن ماهية "الجهود النشطة" المطلوبة لايقاف العملية أجاب "باننا غير راغبين في التأمل في نوعية جهود محددة ، الا أن شيئا لا يمكن استبعاده" .

سيدي الرئيس ، وعقب تصريحات البيت الابيض مباشرة صدر في طرابلس تصريح عن اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ينفي فيه كل هذه المزاعم ، ويؤكد مرة أخرى ما سبق الاعلان عنه من التزام الجماهيرية العربية الليبية الكامل بكافة المواثيق والمساعي الدولية الرامية الى تحريم انتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وغيرها من الاسلحة الفتاكة واستعدادها للتعاون مع أي جهد دولي بناء في هذا الاتجاه .

كما سبق للجماهيرية العربية الليبية أن أوضحت للعالم طبيعة مصنع الرابطة في عدد من المناسبات . ودعت في بيانها ، الوارد في وثيقة المؤتمر CD/970 ، الدول والشركات العالمية المهتمة بتصنيع الادوية للمشاركة معها في تصنيع الادوية والمعدات الطبية .

بل انها خطت خطوة أبعد باعلان مؤتمر الشعب العام في ختام دورته السادسة عشرة يوم التاسع من هذا الشهر بتأييدها لما يصدر عن المجتمع الدولي من اجراءات للتحقيق والتفتيش على الأسلحة الكيميائية على أن تطبق هذه الاجراءات على جميع الدول . وقد جاء نفس التصريح على لسان مندوبنا المقيم في الامم المتحدة في نيويورك في الثامن من هذا الشهر .

سيادة الرئيس ، ليست هذه هي المرة الاولى التي تطلق فيها الادارة الامريكية هذه المزاعم ضد الجماهيرية العربية الليبية ، كما تعلمون . كما انها ليست المرة الاولى التي تنفي فيها الجماهيرية العربية الليبية ما تردده الادارة الامريكية من مزاعم لا أساس لها من الصحة . ويبقى أن هذه التصريحات والحملة الاعلامية المركزة تثير الكثير من التساؤلات عن طبيعتها وعن الاسباب الحقيقية الكامنة وراءها .

سيادة الرئيس ، لا أريد أن أطيل عليكم ، ولكن مع تاكيدنا لموقفنا الذي سبقت الاشارة اليه أريد أن أقول لماذا تستثني الولايات المتحدة ليبيا بالذات؟ لقد ذكر السيد المحترم مندوب الولايات المتحدة في بيانه أمام مؤتمركم يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ان هناك أكثر من ٢٠ دولة لديها أسلحة كيميائية أو تسعى لأن تكون لديها أسلحة كيميائية . واننا نقول له مرة أخرى لماذا ليبيا بالذات ونقول له أيضا هل تتضمن قائمته تلك اسرائيل؟ واذا كان الامر كذلك فهل تستطيع الادارة الامريكية أن توضح للمؤتمر أو للرأي العام العالمي ما الذي لدى اسرائيل من هذه الأسلحة؟ وما الذي تنتجه منها؟ ونفس الأسئلة يمكن اثارتها بالنسبة لجنوب افريقيا وتعاونها مع اسرائيل في هذا الميدان ، وهل تجرؤ الادارة الامريكية أن تقول عن اسرائيل ما تزعمه عن ليبيا؟ ثم ما الذي أعطى الادارة الامريكية وظيفة الاتهام واصدار الاحكام ، والمجتمع الدولي عاكف على دراسة هذه المسألة؟ .

الواقع يا سيادة الرئيس أن الادارة الامريكية تبحث لها عن ذريعة كي تعتدي على ليبيا ضمن سلسلة الاعتداءات التي تكررت منها في السابق . والتصريحات الامريكية تتضمن تهديدا صريحا باستخدام القوة ضد ليبيا ، الامر الذي يعد انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، وسيكون له أثره السيئ على السلم والامن في منطقة وسط البحر المتوسط . ويبدو أن الادارة الامريكية استعذبت الاعتداء على الشعوب

الصغيرة مثلما حدث في حالات عديدة منها بنما مؤخرا . كما تضمنت التصريحات تحريضا عدائيا للدول ضد ليبيا بعدم التعامل معها ، وهي محاولة لتوسيع نطاق المقاطعة الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على ليبيا الأمر الذي يتعارض مع التزاماتها كدولة كبرى بضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وانماء العلاقات الودية بين الأمم .

سيادة الرئيس ، إنني أطالب أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يتفهموا الموقف الليبي من هذه المسألة وآمل أن تنصت الادارة الأمريكية الى حكم القانون وصوت الحكمة وأن تلجأ الى الحوار بدلا من الاستفزاز والتهديد باستخدام القوة .

أشكركم يا سيادة الرئيس وأشكر أعضاء المؤتمر على سعة صدركم ، شكرا سيادة الرئيس .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): شكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على بيانه وعلى ما وجهه لي من كلمات رقيقة . بهذا تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم . هل يود أي عضو آخر أن يتكلم؟ الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (متحدثا بالانكليزية): أكتفي بأن أعلن أسفنا لاختيار ليبيا هذا المحفل للرد على بيانات صدرت في واشنطن عن قدرات ليبيا في مجال الأسلحة الكيميائية . لقد علق المتحدث باسم البيت الأبيض على هذه المسألة بشيء من التفصيل ، ولم تصدر هذه التعليقات في إطار مفاوضاتنا هنا ، ولكن ، نظرا لأن ممثل ليبيا قد أشارها هنا هذا الصباح ، لا يسعني إلا أن أعلن تمسك سلطات بلدي بهذه التعليقات .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): أود تذكيركم بأن اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ستعقد جلستها الافتتاحية في هذه الدورة السنوية بعد هذه الجلسة العامة مباشرة ، في قاعة المجلس هذه .

لم تعد أمامي أي أعمال أخرى هذا اليوم ، ولذا اعتزم رفع هذه الجلسة العامة . ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ١٥ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠